الدولة الريعية في عصر إنخفاض ـ النفط ـ إلاتجاه نحو إصلاح وتنويع الاقتصاد العراقي

م.م اميره عبود مرزه الكرعاوي
noor.altaay99i@gmail.com
جامعة كربلاء / ادارة و اقتصاد

المستخلص : يتميز الاقتصاد العراقي في انه اقتصاد ريعي يعتمد على مورد النفط ويحتل العراق المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية فيما يمتلكه من احتياطي الثروة النفطية وهو ثاني اكبر احتياطي للنفط في العالم ويمتلك موارد تؤهله لزيادة انتاجه من النفط والغازوعلى الرغم من ذلك لم يتمكن حتى الان من القيام بدوره في السوق العالمية ومنظمة الاوبك بما يتناسب وثروته النفطية ان يؤدي دوراً مهماً في اسواق الطاقة الدولية لكن الواقع لا يتناسب مع هذه الامكانات فقد عانى القطاع النفطي منذ اكتشافه ولحد الآن من صعوبات عديدة اذ خاض العراق ثلاث حروب مدمرة على مدى سنوات وصناع القرارفي العراق كان سعيهم في السيطرة على القطاع النفطي بوصفه مصدرا للثروة وبالتالي الهيمنة على المجتمع والدولة والاقتصاد والقرارالسياسي معا مما ادى الى خلق الدولة الريعية و تراجع الانتاج النفطي وانخفاضه وتردي وضع مصافي التكريروانابيب نقل النفط وموانئ التصدير مما اثر سلباً على الظروف الاقتصادية للبلد لتلبية متطلبات التنمية الداخلية للقطاعات الاقتصادية كافة والتنمية المستدامة نتيجة لسوء ادارة هذه الثروة طوال العقود الماضية في الوقت الحاضرونحن في عام 2020 اصبح الاستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة في الشأن الاقتصادي للعراق ونتيجة لأهميته اصبح عنصرا محركا للنمو والتنمية الاقتصادية للقطاعات الاخرى الصناعية والزراعية والتجارة والقطاع الخدمي كالسياحة مثلا وتسعى البلدان ذات المورد الواحد كالنفط الى استغلال هذه الثروة في التنويع الاقتصادي للبلد الذي يعتبر احد الاهداف التي تسعى الى خلق قطاعات جديدة للدخل القومي بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على ايرادات القطاع النفطي مما يؤدي الى انتشال الاقتصاد في حالة نفاذ ونضوب المورد الطبيعي ـ **النفط** ـ والتنويع الاقتصادي بشكل عام هو استخدام اموال الموارد الاولية لخلق قاعدة داعمة ودائمة لاقتصاد البلد بعد نفاذ هذه الموارد من خلال اقامة الصناعات الانتاجية والاستثمارية وتطوير البنى التحتية في المجالات ذات الانتاج الحقيقي الدائم وعدم الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية خاصة و يُعرف التنويع الاقتصادي (من زاوية الاقتصاد العراقي) بأنه انخفاض مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الأجمالي وزيادة مساهمة القطاعات الانتاجية الاخرى غير النفطية وحصول تحول كبير في هيكلية القاعدة الانتاجية للاقتصاد من خلال وضع آليات واستراتيجيات تقوم على مجموعة أبعاد وسياسات مرنة تهدف الى معالجة التحديات القائمة وخلق اقتصاد وطني متنوع يقوم اساساً على الموارد المتجددة والتي تمتلك كفاءة عالية ومتكاملة مع الاقتصاد العالمي اضف الى ذلك ان التنويع الاقتصادي سوف يؤدي الى التخلص من البطالة وخاصة المقنعة المنتشرة في دوائر الدولة العراقية وافساح المجال واشراك القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في داخل البلد وعدم هروب رؤوس الاموال الى خارج الدولة العراقية .

Abstract: The Iraqi economy is distinguished in that it is a rentier economy that depends on the oil resource, and Iraq ranks second after the Kingdom of Saudi Arabia in its oil wealth reserves, which is the second largest oil reserve in the world and possesses resources that qualify it to increase its oil and gas production, and despite this it has not yet been able to play its role In the global market and the OPEC organization in a manner commensurate with its oil wealth, to play an important role in the international energy markets, but reality does not match these potentials. Since its discovery, the oil sector has suffered so far from many difficulties, as Iraq has fought three devastating wars and the decision-makers in Iraq over the years have been their pursuit of Controlling the oil sector as a source of wealth and thus dominating society, the state, the economy and political decision together, which led to the creation of the rentier state, which led to the decline in oil production and the deterioration of the status of refineries, oil transport pipelines and export ports, which negatively affected the economic conditions of the country to meet the requirements of the internal development of the economic sectors All sustainable development is a result of mismanaging this wealth throughout the past decades at the present time In the year 2020, investment has become one of the topics that occupy an important position in the economic affairs of Iraq and as a result of its importance, it has become an engine for growth and economic development of other industrial, agricultural, trade and service sectors such as tourism, for example, and countries with a single resource such as oil seek to exploit this wealth in the economic diversification of the country, which is considered one The goals that seek to create new sectors for national income so that the total dependence on the revenues of the oil sector decreases, which leads to the recovery of the economy in the event of depletion and depletion of the natural resource - oil - and economic diversification in general is to use the funds of primary resources to create a supportive and permanent base for the country's economy after these resources have run out. Through the establishment of productive and investment industries and the development of infrastructure in areas of real and permanent production and non-dependence on the outside in the import of consumer goods in particular, and economic diversification (from the point of view of the Iraqi economy) is defined as a decrease in the contribution of the oil sector to the gross domestic product and an increase in the contribution of other non-oil productive sectors And a major shift in the structure of the production base Economic diversification through the development of mechanisms and strategies based

on a set of dimensions and flexible policies aimed at addressing the existing challenges and creating a diverse national economy based mainly on renewable resources that have high efficiency and integrated with the global economy, in addition to that economic diversification will lead to the elimination of unemployment, especially the prevalent disguised In the departments of the Iraqi state, creating space, engaging the private sector and encouraging it to invest inside the country, and not for capital to escape outside the Iraqi state.

المقدمة :

لم يؤثر في اوضاع العراق بمثلما أثر النفط سياسياً واقتصادياً , فمنذ اكتشافه والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البنى والقيم والمؤسسات تترى على البلاد وبات العراق مضمار تنافس بين قوى وتيارات وحتى دول أملت سيطرتها على النفط ان تضمن تخليد سلطتها وهيمنتها على البلاد فليس من المبالغة ان نقول ان النفط هو اكثر العوامل الاقتصادية تأثيراً في مستقبل العراق , من المعروف ان الدول النفطية ومنها العراق , تعتاش على مورد النفط من دون غيره فهي دول توزيع وليست انتاج وهنا يعتبر النفط سلعة سياسية بأمتيازوالاقتصادات النفطية هي اقتصادات ريعية فالدولة هنا تجمع الريع لتوزعه كرواتب على الافراد مقابل الحفاظ على السلطة , ولذلك تُسخركل شيء لهذه المهمة , واسعار النفط هي الفيصل في العسر واليسر الماليين , وليست السياسات الاقتصادية الناجحة , ومن هنا البلدان الريعية تعاني من ظاهرة العجز المتحقق في موازناتها , لذلك من الافضل الاشارة بضرورة تنويع مصادر الدخل القومي للبلد حتى لايكون الاقتصاد الريعي رهيناً بتقلبات أسعار النفط الخام التي تتحدد طبقاً للقوى الاقتصادية والسياسية المؤثرة في سوق النفط العالمية .

اهمية البحث :

تشهد الدول الريعية ومنها العراق اشكالية كبيرة في إدارة الموازنة العامة , وإيجاد آليات محاربة الظاهرة الريعية في إطار سياسات اقتصادية يمكن ان تعتمدها الدول النفطية من أجل الحد من الاعتماد على عوائد النفط في تمويل الموازنة العامة والتوجه نحو تنمية اقتصاد سوق يتلائم مع ظروف وحاجات الاقتصاد الريعي كالسياسات الاستثمارية وتشجيع القطاع الخاص في تشغيل اكبر عدد ممكن من الايدي العاملة الماهرة المتوفرة في البلد.

مشكلة البحث :

ان مشكلة البحث تكمن , ان الاقتصاد العراقي ريعي يعد النفط العامل الاساس في تشكيل حاضره ومستقبله على اعتباره مصدر القوة الاقتصادية والسياسية , ولكن تكمن الحقيقة بأن النفط (نعمة) اذا كان مصدرا لتمويل التنمية المستدامة وإطلاق نهضة حقيقة في بلد يمتلك من الموارد النفطية والامكانات البشرية ما يؤهله لتحقيق قفزة تنموية (استثمارية) توازي تلك التي تحققت في بلدان أخرى , الا إن النفط كان بمثابة (لعنة) حلت بالعراق لسوء إدارة الموارد النفطية من قبل السلطات الحاكمة على مر التاريخ ، كان التسابق للفوز به مصدراً لشقاء أبنائه ، وبدل أن يسهم في تحسين مستوياتهم المعيشية ويرفع من قيمة مؤشرات التنمية والنمو الاقتصاديين ، كان النفط سببا في الموت والدمار والفقر للبلد , وهذا ماجعل الاقتصاد العراقي أُحادي الجانب يتعرض لأبسط الاهتزازات التي تصيب العائدات النفطية .

هدف البحث :

يهدف البحث الى كيفية استغلال الايرادات النفطية بشكل أمثل في تطبيق السياسات الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية الاخرى كالقطاع الصناعي والزراعي والخدمي , بما يحقق عملية تنويع مصادر الدخل القومي وإصلاح واقع السياسة النفطية المستقبلية , وتشخيص معوقات وتحديات السياسة النفطية في العراق .

فرضية البحث :

ان الايرادات النفطية ستبقى العامل الأساس في تحقيق تنويع مصادر الدخل للاقتصاد العراقي من خلال السياسات الاستثمارية الملائمة والتحسب لظروف السوق العالمي للنفط للتعامل مع مستجداته بما يقلل الآثار السلبية الذي يعيشها العراق حالياً 2020 سواء كانت اقتصادية اوسياسية على الاقتصاد والمجتمع .

منهجية البحث :

انطلق البحث الى النظر في توجيه العائدات النفطية في النمو والتنمية للقطاعات الاقتصادية الاخرى وخاصة القطاع الصناعي والزراعي واشراك القطاع الخاص في رسم السياسات الاستثمارية للبلد والاعتماد على العوامل الفاعلة بالتنويع الاقتصادي وتوسيع قاعدة الصادرات من الصناعات التحويلية والسلع الانتاجية الاخرى , برسم السياسات الاقتصادية من ذوي الشأن في الاقتصاد العراقي .

مصادر البحث : اعتمدت على الكتب الاقتصادية التي تناولت مفاصل هذا البحث وكذلك المجلات الاكاديمية ورسائل واطروحات التي اعتمدت في كتابتها على تشخيص مشكلة الدول الريعية .

هيكلية البحث :

يتألف البحث من المقدمة وثلاثة مباحث : المبحث الاول مفاهيم اقتصادي اساسية اما المبحث الثاني فقد تناول لعنة الموارد النفط نقمة ام نعمة ؟ اما المبحث الثالث فقد احتوى على التنويع الاقتصادي .

مصطلحات البحث او الكلمات المفتاحية : -

الاقتصاد الريعي Rentier Economy - الدولة الريعية Rentier state - الريع Rent - لعنة الموارد Resource Curse - المرض الهولندي Dutch Disease

المبحث الاول : اولا : مفاهيم أقتصادية أساسية

1- تعريف علم الاقتصاد : Economics

يستمد الاقتصاد اهميته الخاصة من صلته بالحياة اليومية لكل انسان بتطلعاته وطموحاته المستمرة الى حياة افضل ويتضح ذلك من ملاحظة كثرة شيوع وترديد العديد من المصطلحات الاقتصادية مثل إلانتاج , الادخار , الاستهلاك , التبادل , الاسعار, البطالة ,.... الخ , هناك اكثر من تعريف لعلم الاقتصاد تختلف فيما بينها من حيث الكلمات والشكل ولكنها تتشابه من حيث الجوهر والمضمون فالبعض يُعرفه بأنه أحد العلوم الذي يهتم بالطريقة التي يختار المجتمع بها ان يوظف موارده الانتاجية النادرة لتحقيق اهدافه الاقتصادية المتعددة , والاخر يُعرفه بأنه العلم الذي يدرس السلوك الإنساني من حيث التوزيع الامثل والاستخدام للموارد الاقتصادية المحدودة (النادرة نسبياً) على حاجات المجتمع غير المحدودة . **جوارتيني 2010:1**

2- الندرة والمشكلة الاقتصادية :

تعد الندرة النسبية Relative Scarcity جوهر المشكلة الاقتصادية Economic Problem وتنشأ من تقابل حاجات انسانية متعددة ومتنوعة بأختلاف الزمان والمكان وكذلك تجددها وتزايدها عبر الزمن مع الموارد النادرة والمحدودة , اي ان المشكلة الاقتصادية تتكون من عنصرين هما حاجات متعددة وموارد محدودة , وحل هذه المشكلة يرجع الى الاسلوب الذي يختاره المجتمع ويتمثل في الكيفية التي يستطيع المجتمع من خلالها تنظيم موارده المحدودة لتحقيق أهدافه الاقتصادية , كلنا يعلم ان عالمنا يعاني من الندرة (هي محدودية الموارد الاقتصادية مقارنة بالحاجات الانسانية التي لا تعرف حدا او نهاية) . **موسى 2 : 2014**

3- **التنمية المستدامة** Sustainable development :

عُرفت على انها استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة افضل استغلال وعدم الاضرار بالطاقة الانتاجية للاجيال القادمة (عدم استنزاف الموارد الطبيعية), وايصالها اليهم بالوضع نفسه الذي ورثه الجيل الحالي ونعني بالطاقة الانتاجية (المصانع والمعدات – المؤسسات الانتاجية مثل معامل النسيج والتعليب والاسمنت.....الخ) . **عبد الحسين 3 :2015**

4- **النمو الاقتصادي Economic growth :**

زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بحيث يؤدي الى زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن بحيث يفوق معدل النمو السكاني . **دهيمي 4 : 2015**

5-**النظرية الاقتصادية Economic theory :**

عبارة عن قاعدة اوقانون علمي يتوصل اليه الفكر الاقتصادي نتيجة اجراء العديد من الدراسات والتجارب من اجل المساعدة في تفسير الظواهر الاقتصادية وفي حل المشكلات الاقتصادية . **الحسناوي 5: 2001**

و يمكن تمثيل المشكلة الاقتصادية بالشكل التالي : **لورنس 6 : 2016**

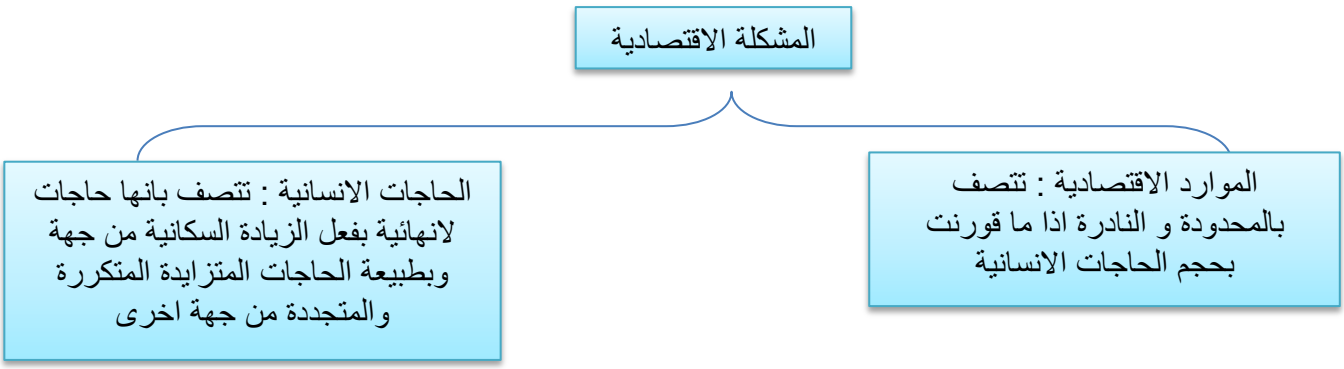

اذن يفهم من ذلك بوجود فجوة واضحة وآخذة في الاتساع باستمرار بين الحاجات الانسانية و الموارد الاقتصادية النادرة ويمكن مجازا تمثيل الفجوة بالشكل التالي :

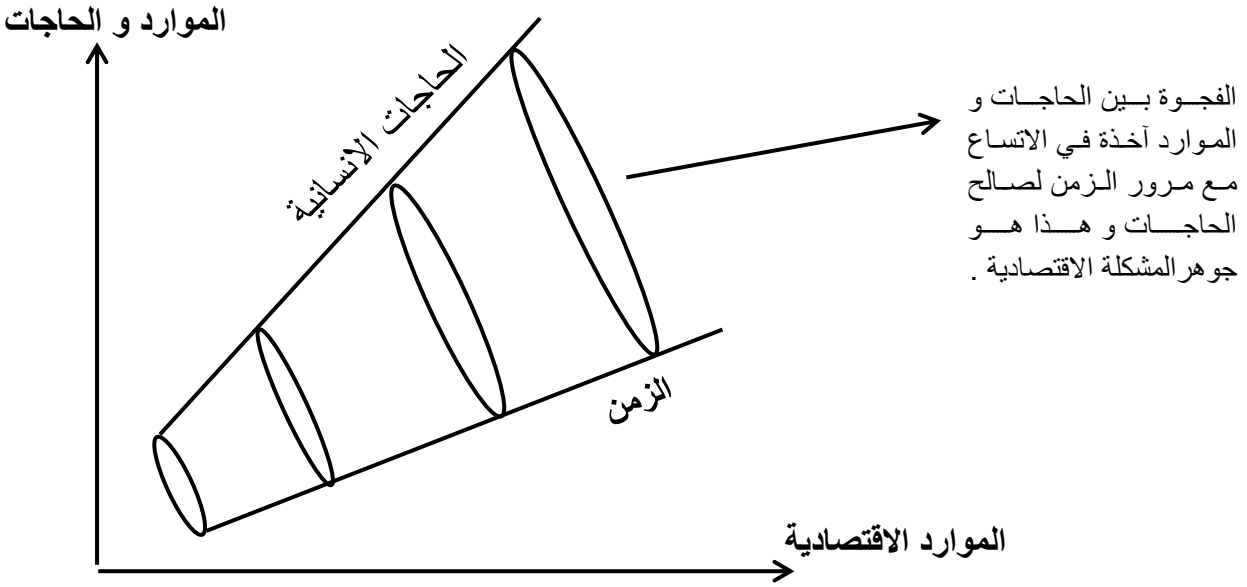

وهنا يأتي دور الاقتصاد في محاولة تضييق الفجوة بين الموارد الاقتصادية والحاجات الانسانية [من اجل تلبية اكبرقدر ممكن من الحاجات بأستخدام مامتاح من موارد] وذلك من خلال الاستغلال الامثل والكفوء للموارد الاقتصادية المحدودة المتاحة وهذا هو الاسهام الفريد الذي يقدمه علم الاقتصاد لمنظومة الحضارة البشرية . : **لورنس 6 : 2016**

ثانيا : خلفية تاريخية ـ النفط العراقي في زمن الحكم العثماني

بدء الاهتمام بالنفط العراقي في الربع الاخير من القرن الثامن عشر فقد بدأت عمليات الاستكشاف عن النفط في العراق عندما كان جزءاً من الإمبراطورية العثمانية ، فقد حفز اكتشاف النفط في إيران (منطقة مسجد سليمان) المساعي للبحث عن النفط في العراق ، إذ تركزت جهود البحث في منطقة الموصل وفي أواخر القرن الثامن عشر قامت بعثة ألمانية بالتنقيب عن النفط عام 1871، ثم جاءت بعثة أخرى لتؤكد وجود النفط في العراق عام (1901) كانت البعثتان الألمانيتان (1871 – 1901) نقطة التحول الأساسية في الاستكشافات النفطية ، وعلى اساسها تمكن الألمان من الحصول على فرمان(عقد) من السلطان العثماني عن طريق اتفاقية خط سكة حديد بغداد – برلين التي خول بموجبها حق التنقيب عن النفط على جانبي الخط ، وبذلك تعد اول خطوة للحصول على امتياز لاستغلال نفط العراق , فقد قدم الى السلطان العثماني تقريراً يؤكد وجود حقول النفط في العراق ، وعن امكانية استثمار هذه الحقول عن طريق رؤوس الأموال الأجنبية وعلى أثره اصدر السلطان عبد الحميد الثاني فرماناً من الباب العالي يقضي بضم أراضي الموصل ذات المورد النفطي الى خزينته الخاصة كونها من املاك السلطان العثماني **حسن 7 : 2015** بعدها تم تأسيس ((البنك الاهلي التركي)) عام (1910) الذي تمكن من تمويل مشروعات بريطانية برؤوس اموال بريطانية وقد تمكن البنك من الحصول على نصيب مهم في نفط العراق , ثم ظهرت الولايات المتحدة الامريكية منافساً قوياً للألمان والبريطانيين في السيطرة على النفط ، وعلى ضوء ذلك تمكن الألمان والبريطانيون من توحيد جهودهم وبالفعل اتفق الطرفان على تكوين شركة تضم مصالحهما سميت [شركة الامتيازات الأفريقية والشرقية المحدودة] ثم أُعيد تكوين شركة اخرى اطلق عليها (شركة النفط التركية المحدودة) تمكنت الأخيرة من الحصول على امتياز استثمار النفط في ولايتي الموصل وبغداد عام 1914, وبعد اسابيع من توقيع العقد اندلعت الحرب العالمية الأولى , فسارعت بريطانيا الى احتلال العراق من اجل ابعاد الألمان عن منطقة الشرق الأوسط والاستيلاء على نفط العراق , وفي أواخر عام 1922 تقدمت شركة النفط التركية المحدودة الى الحكومة العراقية آنذاك , بأن تمنح امتياز للحكومة العثمانية وفعلا منحت الامتياز المذكور عام 1924، وبالرغم من ان الحكومة العراقية رفضت الاعتراف بهذا الامتياز، الا انها تراجعت عن موقفها واضطرت الى القبول به بسبب الضغوط التي مارستها بريطانيا مدعومة بمساندة عصبة الأمم في المطالبة بولاية الموصل وضمها الى تركيا وهكذا تمكنت شركة النفط التركية من الحصول على امتياز تنقيب النفط في العراق وتم التوقيع عليه عام (1925) , إن قيام الحرب العالمية الأولى اوجد تغيراً تاريخياً في المشهد النفطي العراقي خاصة بعد إصرار الولايات المتحدة على إتباع سياسة المعاملة بالمثل في قضية امتيازات النفط ، التي جاءت رداً على ممانعة شركات النفط الأوربية في قبول الشركات الأمريكية في ساحة النفط العراقية , وأكثر من ذلك فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عدم اعترافها بامتياز شركة النفط التركية وقد نجم عن ذلك سلسلة من المفاوضات بين الطرفين وخلال هذه المدة قامت الشركات الأمريكية بتشكيل تكتل يضم مجموعة من الشركات النفطية لكي تتمكن من الصمود بوجه المصالح البريطانية للعمل في مجال استغلال نفط العراق ، وإمام الضغط الأمريكي استجابت بريطانيا لمطالب الشركات

الأمريكية وتقرر إشراكهم في نفط العراق , وفي عام (1926) تمكنت الشركة من الحصول على امتياز نفطي في حقل نفط خانة في خانقين، وهو حقل نفطي حدودي مع إيران ، وقد كان هذا الحقل من الموضوعات التي شكلت نزاعاً مستمراً بين شركة النفط التركية وشركة النفط الانكلو – فارسية منذ اكتشاف النفط , ما إن انفرجت المشاكل حتى توجهت شركة النفط التركية الى شمال العراق حيث كركوك الغنية بالنفط ، إذ استند فريق الجيولوجيين من الشركات المتشاركة على الدلائل الظاهرة من الغاز المتسرب والنفط الناضح على سطح الارض, وهكذا اكتشف النفط في (بابا كركر) شمال مدينة كركوك في تشرين أول عام (1927) عندما اندفعت الى سطح الأرض وبعنف كميات النفط الخام والغاز المصحوب بصوت رعدي ، وهذا ما يسميه العاملون في مجال النفط ((بالانطلاق العنيف)) وهو ما يعني فقدان السيطرة على بئر نفطي مشتعل ، وسرعان ما غمر النفط المنطقة الريفية ، وعلت الجو سحابة كثيفة من الغاز، وتطلب السيطرة على البئر مدة تسعة أيام , رغم ذلك لم يباشر بإنتاج النفط بكميات تجارية الا عام (1934) بعد الاتفاق على مد خطين من الأنابيب الأول خط كركوك – حيفا والثاني خط كركوك – طرابلس **الياسري 8 : 2010** وفي اطار انظمة الامتياز تمتعت الشركات الاجنبية بحقوق تحديد مستويات الإنتاج والأسعار , وباتت الحكومة العراقية مجرد مستلم غير فاعل للإيرادات النفطية , بل ان نظام التسعير الشاذ الذي اعتمدته تلك الشركات كان يفرض على المستهلك العراقي اسعار مرتفعة للمنتجات النفطية يستند تسعيرها الى اسعار النفط المعلنة في الاسواق , وقد تصاعدت مطالب الحكومة العراقية بزيادة حصتها من النفط المصدر وتحت وطأة الضغوط والظروف التي أفرزتها السوق العالمية للنفط دخلت شركات النفط والحكومة العراقية في مفاوضات تمخض عنها النجاح في إبرام اتفاقية عام 1952 التي شكلت تطوراً هاماً في صناعة النفط في البلد , وهيأت المجال لإحداث تحولات أساسية في مسار الاقتصاد العراقي والصناعة النفطية فقد زادت بموجبها حصة الحكومة في الوحدة المنتجة من النفط من 22 سنت امريكي في عام 1950 الى 84 سنت خلال السنوات (1952-1958) مما ادى الى توتر العلاقة بين الحكومة الجديدة والشركات النفطية التي لم تكن جدية في التجاوب مع الطلب في زيادة عمليات الاستكشاف وزيادة صادرات العراق , فأصدرت الحكومة القانون رقم (80) لعام 1961 والذي حددت بموجبه مساحة الامتياز للشركات الاجنبية , وبذلك تمكنت من إحكام سيطرتها على الاراضي غير المطورة والتي شكلت 99% من الاراضي الخاضعة لامتيازات الشركات الاجنبية العاملة , وفي عام 1964 تم تأسيس شركة النفط الوطنية لتنفيذ الاهداف العامة للسياسة النفطية لكنها اخفقت في تحقيق الأهداف المرسومة لها ومع تشريع قوانين عام 1967 والتي منحت الشركة حقوقاً شاملة لأستغلال وتطوير الاحتياطات النفطية , تمكنت عام 1972 من إنتاج وتسويق النفط المستخرج من الحقول وتم أحراز نجاحات واسعة لتطوير البنى التحتية لصناعة نفط وطنية متطورة , ولكن للأسف فشلت برامج التنمية الاقتصادية نظراً لمامر من اوضاع من حروب وحصار اقتصادي مما ادى الى عدم تحقيق المعدلات المستهدفة من النمو الاقتصادي وواجه الاقتصاد العراقي صدمات نظراً لأعتماده على ايرادات النفط منذ اكتشافه . **الزبيدي 9 : 2007**

ويوضح الجدول (1) مقدار العائدات التي حصل عليها العراق قبل ثورة عام 1958:

جدول (1)

عائدات النفط الخام التي دفعتها الشركات الاجنبية إلى الحكومة العراقية ومجموع النفط الخام المصدر من عام (1935-1958).

السنة	المدفوعات بالدينار	النفط الخام المصدر بالأطنان
1935	909451	3557981
1940	1779740	2324878
1945	2604800	4315332
1950	6674416	6081686
1955	73742836	31643662
1958	80000000	35532000

المصدر : احمد رحيم موسى , (2009), الاستثمار النفطي في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول مع اشارة الى العراق , (pp.103) .رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد , جامعة بغداد .

فضلا عن المبالغ المدونة تفاصيلها في الجدول (1) اعلاه فقد تسلم العراق نتيجة الاتفاق الموقع عام 1957 مبالغ إضافية أكثر مما كان يستحقها وفق اتفاقية النفط المؤرخة في شباط 1952امتثلت بالفروقات من عوائد النفط .

المبحث الثاني : اولا - لعنة الموارد - النفط نقمة ام نعمة :

في عام 1980أصبحت بلدان العالم النامي أكثر ثراء وديمقراطية وسلاماً , لكن ذلك لاينطبق إلا على البلدان التي لانفط لديها , أما دول "النفط" في الشرق الاوسط وأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فهي ليست أكثر ثراء اوديمقراطية مما كانت قبل ثلاثة عقود , بعض تلك الدول اصبحت في الواقع أسوأ حالا ففي الفترة بين عامي (1980 - 2006) تراجع دخل الفرد 6% في فنزويلا و45% في الغابون و85 % في العراق وكثير من الدول المنتجة للنفط - مثل العراق والسودان ونيجيريا عانت حروباً على مدى عقود من الزمن خلفت وراءها آثار جروح لاتندمل هذه العلل الاقتصادية والسياسية تشكل مايسمى **" لعنة الموارد"** أوبتعبير ادق

لعنة المعادن لان تلك العلل ليست نتاج أنواع اخرى من الموارد الطبيعية مثل الغابات , المياه العذبة والاراضي الزراعية الخصبة بل **النفط** هو من أهم تلك المعادن التي تسببت مشاكل لكثير من البلدان المنتجة للنفط ومنها العراق , اذ يشكل 90-95% من تجارتها العالمية وهوسبب أعظم المشكلات لأكثر الدول , اذن **لعنة الموارد هي لعنة النفط بأمتياز**, قبل عام 1980 لم يكن ثمة دلائل كثيرة على وجود لعنة الموارد في بلدان العالم النامي , كانت الدول المنتجة للنفط والدول غيرالنفطية متساوية في احتمال خضوعها لحكومات استبدادية واحتمال معاناتها حروباً أهلية , اليوم الدول النفطية أكثر عرضة للاستبداد من الدول غير النفطية بنسبة50% واحتمال معاناتها حروباً أهلية ضعف احتمال الدول غير النفطية وهي دول أقل عدالة في الفرص السياسية والاقتصادية , لقد أدت الجيولوجيا الجيدة الى سياسات رديئة وفاسدة في هذه الدول منذ عام 1980 , وتبقى الثروة النفطية سبب العلل السياسية والاقتصادية في الدول المنتجة للنفط ولم يكن في خمسينات وستينات القرن العشرين ان تحدث لعنة الموارد-النفط - كان خبراء الاقتصاد يعتقدون ان ثروة الموارد النفطية ستساعد الدول بدل الحاق الاذى والضرر بها , كان يُعتقد ان لدى الدول النفطية وفرة في اليد العاملة لكنها تعاني نقصاً في رأس المال الاستثماري وان تلك البلدان تنعم بثروة الموارد الطبيعية ستكون استثناء إذ سيكون لديها مايكفي من الايرادات للاستثمار في البنى التحتية التي يحتاجها لتسريع عملية التطور وكان علماء السياسة يؤمنون بفضائل ثروة الموارد التي شكلت الرأي السائد في التنمية خلال خمسينات وستينات القرن الماضي (العشرين) , ولكن في السبعينات تحديداً حدث خطأ ما في الدول النفطية عندما قامت بتأميم صناعاتها النفطية وهذا التأميم أدى الى تفاقم مشكلات الدول النفطية كثيراً بدل من حلها ومن هذه الشركات شركة شل وبريتش بتروليوم واكسون موبيل العالمية ولها تأثيرملحوظ في مصير البلدان المصدرة للنفط في العالم النامي وثمة مايوجه اللوم لها في كثير من مشكلات تلك الدول , ان فهم لعنة الموارد امر هام بالنسبة للدول المصدرة للنفط لكنه مهم أيضاً للبلدان التي تستورد النفط لتحرك به عجلة الاقتصاد, ثمة من يحاجج في وجود النفط في بلاد قمعية تمزقها الصراعات مجرد مصادفة مزعجة "المشكلة ان العناية الالهية" لم تر من المناسب وضع احتياطيات النفط والغازفي الدول ذات الحكومات الديمقراطية , المشكلة ان هذه البلدان تعاني حكماً أستبدادياً وصراعاً عنيفاً واقتصاداً فوضوياً مشوشاً لأنها تنتج النفط - لان المستهلكين في الدول المستوردة يشترون النفط منها والاجدر لهذه الدول ان تجد المساعدة في حل مشكلة لعنة الموارد وليست المراوغة **روس 10: 2014** ان لعنة الموارد او مفارقة الوفرة أي المبالغة في الانفاق الحكومي دون تحسب لتقلبات مستوى الايراد النفطي , ان الانفاق العام عندما يرتفع لايمكن تخفيضه بسهولة يرتفع الحساب الجاري مع كل قفزة في الموارد الطبيعية (النفط) بسبب الميل الواطئ للادخارمن المورد الطبيعي ويزداد تعرض البلد الى الازمات المالية تبعاً لذلك ويضطرالى الاقتراض حيث تهبط واردات النفط لتأمين التمويل اللازم للانفاق الحكومي فنزويلا والمكسيك مثلا وهكذا يبتعد الاقتصاد تدريجياً عن متطلبات التنمية الاقتصادية ويقع ضمن لعنة الموارد للتأكيد على اضرارالسلوك الريعي اندفاع الافراد نحوالكسب ومراكمة الثروات من مزاولة انشطة هامشية لاتتطلب رؤوس اموال او مخاطرة بعيدة عن الميادين التي تخدم التنمية في البلد او مشكوك في جدواها عن المستوى الاقتصادي الكلي , كما ان السلوك الريعي في سياق ذلك يطغى الفساد على الجهازالاداري والمالي ويمتد الى المنظمات غير الحكومية . **آل طعمة 11 : 2018**

ثانياً : - هوس النفط - هل من علاج

ان العراق كدولة نفطية لا يشبه الدول النامية الأخرى ، رغم تماثل الكثير من الخصائص لأنه كدولة ريعية قد اكتسب خصائص وسمات فريدة بفعل تدفق عائدات النفط التي تبدو قادرة على تغيير خصائص مؤسسات الدولة وبالتالي خصائص الدولة وطبيعة علاقتها بالمجتمع والاقتصاد , واذا ما كانت المرحلة الحالية تشكل مفصلا تاريخيا مهما، بفعل عمليات بناء الدولة والمجتمع والاقتصاد على أسس جديدة فإنها تأتي في اطار مرحلة مهمة من تطور نمط التنمية الريعية التي تتسم بالعودة الى مرحلة عائدات النفط المرتفعة , ان مكمن الخطورة في هذه المرحلة يمكن ان تنتج مزيداً من التشوه في البنى والمؤسسات في ظل رغبة الحكومة في ترسيخ القواعد المؤيدة لنظام الحكم الجديد , وفي ظل حقائق المرحلة الحالية فان وفرة العوائد يمكن ان تفضي الى مزيد من الفساد في القطاع العام، وتقوي شبكات التواطؤ بين موظفي القطاع العام والقطاع الخاص الصاعد، وتنتج مزيداً من الاختلال في نمط التنمية نحو المزيد من الاعتماد على النفط ، وإلغاء الايرادات الحكومية المحلية وحلول البترودولار محلها ، وفرض المزيد من التهميش لقطاعات واسعة خارج العملية الاقتصادية الريعية ، وبهذا يمكن توقع سلسلة جديدة من النتائج السلبية على التنمية في البلد , ومثلما حصل في السابق يمكن أن يؤدي تزايد تدفق العائدات النفطية وتراكمها الى تشجيع معتقدات سياسية جديدة حول دور الدولة في المجتمع والاقتصاد , كما يمكن أن يشجع أنماط سلوك جديدة ومصالح جديدة داخل الحكومة وخارجها , ان من ابرز ملامح الهوس النفطي التي برزت في العراق إنها فرضت نوعا من عدم الانضباط المالي في الحكومة رغم ارتباطها بضوابط التكييف الهيكلي مع صندوق النقد الدولي ، فرغم ان الحكومة قد أعلنت مطلع عام (2008) إنها أعدت الميزانية الأضخم في تاريخ العراق الا أنها عادت وطلبت ميزانية تكميلية بـ (21) مليار دولار أي بحوالي (44 %) من الموازنة الأصلية في وقت تُقبل فيه الحكومة على قرض صغير من إيران ، وتشتكي فيه من فشل الإدارات المدنية في المحافظات في إنفاق ميزانياتها الاستثمارية في مشاريع الاعمار وإصلاح البنى التحتية ، والعمل وفق اقتصاديات السوق واجواء تحرير الاقتصاد والتجارة والاستثمار وحرية صرف العملة , ومن المظاهر الأخرى للهوس النفطي في العراق ، انه في وقت تتعالى الدعوات نحو تقليص

دور الدولة نجد إن وزن بيروقراطيتها قد تزايد بشكل كبير منذ عام 2003، وما زالت بيروقراطيتها في توسع مستمر فقد ارتفع عدد موظفي القطاع العام من (1047) مليون عام (2004) الى (1143) مليون عام (2005) ثم الى (1913) مليون في ميزانية عام (2006) أي بزيادة قدرها (866) ألف موظف خلال السنوات الثلاث وبمعدل زيادة سنوية قدرها (289) ألف موظف , وهو امر يمكن تفسيره في إطار فرضية الهوس النفطي وعملية الاسترضاء السياسي للمجتمع , ان الهوس النفطي يمكن ن يؤدي الى تباطؤ الحكومة في تحقيق الاصلاح الاقتصادي ، لان التدفق الكبير لأموال النفط يغري بانتهاج اسلوب إلقاء المال على المشكلات بدلا من حلها عبر خيارات قد تبدو صعبة من وجهة نظر صناع القرار وهذا يعني استمرار تأجيل المشاكل التي يمكن أن تتفاقم في المستقبل وتؤدي الى حدوث أزمة اقتصادية في المستقبل , ويعتقد بعض الاقتصاديين ان وضع عائدات النفط في صندوق ائتمان (Trust Fund) في الخارج حين تكون الأسعار عالية وذلك لتجنب التصنيع المرتجل السريع وتوفير الوسادة اللازمة لتخفيف صدمات هبوط الأسعار وينصح بان ترافق ذلك استخدام آليات السوق وتحرير اسعار صرف العملة ، والخصخصة ، وإزالة القيود على الأسعار والأجور ومعدلات الفائدة ، وذلك للحد من دور الدولة في الاقتصاد وضمان استقرار اكبر في الاقتصاد الكلي وضمان قابلية العملة المحلية للتحويل ومحاولة منع المرض الهولندي يتوجب رفع إنتاجية الزراعة والصناعة , كما ينبغي إصلاح القطاع المالي لزيادة استقلال المصرف المركزي وتعزيز النظام المصرفي ككل بموازاة ترسيخ النظام القضائي لحماية حقوق الملكية ودعم مكافحة الفساد وأخيرا يتوجب تقليص الإنفاق الحكومي الى أدنى حد ممكن ومقاومة غواية الميل الى زيادة الاستهلاك المحلي لترضية السكان الساخطين ، يتوجب الاتجاه الى الاستثمار طويل الأمد في النظام الصحي والنظام التعليمي اللذين يسهمان في زيادة الانتاجية وعلى ما يبدو ان حقبة ارتفاع أسعار النفط لا توفر أفضل الفرص لإنشاء المؤسسات السياسية والإدارية القادرة على ادارة النفط بل على العكس تدفع باتجاه الوقوع في التنمية المفرغة التي تعتمد على تنمية الاستهلاك بدل الانتاج ، وتسترضي السكان بدل رفع مستوياتهم وزيادة إنتاجيتهم ، كما تدفع باتجاه تشويه أجهزة الخدمة المدنية عبر اعتماد آليات المحسوبية بدل الجدارة والأهلية والكفاءة **الياسري 12: 2010** اضف الى ذلك ابتليت البلدان النفطية بالاختناقات وانهيار الانتاج وهروب رؤوس المال الى خارج البلد وتدني الكفاءة وتزايد التضخم والزيادة الوهمية في قيمة العملة وعجز الميزانية وماشاكل ذلك , فراح اغلب هذه البلدان يسارع الى استقدام رأس المال الاجنبي والقيام بمشاريع مشتركة مماكانت ترفضة رفضاً تاماً خلال فترة تأميم النفط في السبعينات واخذ الاداء الاقتصادي لهذه البلدان يزداد سوءاً وبات اعتمادها على النفط والديون ترتفع الى مستويات تفوق ماكان سائداً في سنوات العز النفطي , فأن استقرارها السياسي فقد ثباته وشهدت بلدان عديدة مثل - نيجيريا , فنزويلا , الجزائر, أندونيسيا , ايران , العراق - اضطرابات وتظاهرات ونزاعات بل حتى حروباً أهلية باتت تهدد سكان دول الأوبك , كذلك فأن النفط يلقي بظلاله القاتمة او يبترل كل شئ فهو يبترل الاقتصاد, ويبترل السياسة , ويبترل كل شئ في هذه البلدان بحيث وصل الحال حداً دفع احد مؤسسي الأوبك , خوان بابلو بيريز ألفونسو , الى القول " ما النفط إلا براز الشيطان " اننا نغرق في فضلات الشيطان) وهي ظاهرة تثير حيرة الباحثين وصانعي السياسة على حد سواء , ان المنطق يقول ان وقوع البلدان الثرية بالنفط مطب أزمة اقتصادية وسياسية عاصفة هو امر يثير الذهول والحيرة بل ان وقوف هذه البلدان عند مفترق طرق مماثل رغم ما بينها من فوارق , امر محيرهو الآخريتطلب التفسير, فهذه البلدان متنافرة ومتباينة في كل شئ عدا النفط فهي مختلفة طبيعياً وسكانياً كما انها تختلف من حيث مقدار احتياطيها النفطي كما ان الانظمة السياسية فيها على تباين شديد فهي تتراوح بين الديمقراطية والحكم العسكري او الحكم الاسلامي نحن لانقصد ان البلدان النفطية أسوأ حالا من نظيراتهاغير النفطية فقد يكون الحال على هذا النحو او لا يكون , تبعاً للظروف والمقارنات لكن المسار الذي قاد الدول النفطية الى ماهي عليه و ما فيه من متاعب ومصاعب , هو مسار يختلف عما نجد في البلدان اللانفطية , إذ انها انحدرت جميعاً نحو أزمة مماثلة رغم ماعندها من ثراء . **كارل 13 : لاتوجد سنة**

ثالثاً :- المرض الهولندي (Dutch Disease)

يعرف في علم الاقتصاد ، بأنه العلاقة الظاهرة بين ازدهار التنمية الاقتصادية بسبب وفرة الموارد الطبيعية وانخفاض قطاع الصناعات التحويلية (أو الزراعية) , إن الآلية لهذا الداء تكمن في أن ارتفاع عائدات الموارد الطبيعية (أو تدفقات المساعدات الخارجية) ستجعل عملة الدولة المعنية أقوى بالمقارنة مع الدول الأخرى مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة صادراتها بالنسبة للبلدان الأخرى ، بينما تصبح وارداتها ارخص مما يجعل قطاع الصناعات التحويلية في الدولة اقل قدرة على المنافسة ورغم ان المصطلح يرتبط غالبا باكتشاف الموارد الطبيعية كالنفط ، فإنه يمكن ربطه (بأي تطور ينتج عنه تدفق كبير من العملات الأجنبية ، بما في ذلك زيادة حادة في أسعار الموارد الطبيعية والمساعدات الأجنبية ، والاستثمار الأجنبي المباشر) , إن تعبير المرض الهولندي هو مصطلح دخل قاموس المصطلحات الاقتصادية على الصعيد العالمي منذ أكثر من 30 عاما ، وأول من نشر المصطلح كان مجلة الإيكونومست البريطانية في احد اعدادها الصادرة عام 1977، عندما تطرقت لموضوع تراجع قطاع التصنيع في هولندا بعد اكتشاف حقل كبير للغاز الطبيعي سنة 1959 واصل التسمية : حالة من الكسل والتراخي الوظيفي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي 1900 - 1950، بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال ، حيث هجع الشعب للترف والراحة واستلطف الانفاق الاستهلاكي البذخي ، فكان ان دفع ضريبة هذهِ الحالة ولكن بعد ان افاق على حقيقة

نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكهِ غير المنتج فذهبت تسميتها في التاريخ الاقتصادي بالمرض الهولندي , يحاول مصطلح المرض الداء الهولندي توصيف الظاهرة التي رصدها علماء الاقتصاد والسياسة بالنسبة لما حدث للهولنديين بالذات بعد اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في المناطق التابعة لهم في بحر الشمال يقول البروفيسور جوزيف ستغليز وهو الاقتصادي المرموق من جامعة كولومبيا الأميركية والحاصل على جائزة نوبل : (بعد اكتشاف هذه الموارد الطبيعية السخية أكتشف الهولنديون أنهم يواجهون معدلات متزايدة من البطالة ، ومن تفشي ظاهرة الإعاقة بين صفوف القوى العاملة فالغريب ان العمال الهولنديين الذين فشلوا في البحث عن وظائف أكتشفوا ان استحقاقات العجز والإعاقة افضل لهم ماديا من الاكتفاء باستحقاقات البطالة) وقد زاد من تفاقم الظاهرة ان أدت حصيلة الموارد الطبيعية من الطاقة الى ارتفاع اسعار صرف العملة الوطنية في هولندا فكان ان ارتفعت اسعار السلع التي أنتجتها هولندا مما افضى إلى عجز هذه السلع عن المنافسة في اسواق التصدير بل جعل الواردات من الخارج اقل سعراً ومن ثم افضل اختيارا للمستهلك المحلي ، وكانت نتيجة هذا كله اضمحلال النشاط الإنتاجي ـ الصناعي بالذات وتلك ظاهرة اخرى قد يطلق عليها وصف (اللاتصنيع كما في العراق حالياً 2020) , وفي ظل هذا العزوف عن الانتاج وهذا الاضمحلال للنشاط الصناعي تقل بالتالي فرص العمل وتشتد آفة البطالة , و قد يخلق ظاهرة (الشعب الكسول) اذا ما اطمئن الى حصوله على دخل بشكل نمطي رتيب يقتل عنده روح الابداع , وقد ينزع من متخذي القرار الاقتصادي والاداري في البلد ادوات التحفيز للمواطنين المبدعين في العطاء , وكذلك يعزز من ظاهرة الاقتصاد الريعي الاستهلاكي ويبقى البلد غير قادر على بناء قاعدة انتاجية تكون بديلة للقطاع النفطي بوصفه ثروة ناضبة , ويجعل مصير الشعب الاقتصادي والمعاشي عرضة لتقلبات السوق العالمية لان ايرادات النفط هي اصلا عرضة لتقلبات الاسعاروالطلب العالمي مالم تبني قاعدة انتاجية متينة ومرنة ؛ حتى لاتضطر الدولة تمويل نفقاتها الادارية والامنية من سياسة التعسف في فرض الضرائب وجبايتها مما يشكل عائقاً امام اقامة المشاريع التنموية المهمة . **14** arwikipedia.org/wiki/

المبحث الثالث : اولا ـ دور النفط في الميزانية العامة للدولة العراقية

تلعب الميزانية العامة للدولة العراقية دورا مهما في التنمية الاقتصادية لانها تمثل الاداة التمويلية للخطط والبرامج والمشاريع واداة مهمة ايضا للتأثير في النشاط الاقتصادي وتوجيهه , وتعتمد ميزانية العراق بشكل كبير على إيرادات النفط في السابق وفي الوقت الحاضر فكما يلاحظ من بيانات الميزانية لعام 1978 أنها تعتمد على 82 %على إيرادات النفط ، و 18% على الإيرادات الأخرى (الضرائب والرسوم) , وفي القرن الحادي والعشرين فان الميزانية تعتمد بشكل شبه تام على إيرادات النفط فقد تراوحت بين العام 2006-2007 مابين 95- 97% تمثل هذه المساهمة الاعتماد على مورد النفط في الناتج المحلي الاجمالي العراقي تحدي كبير يتضح من خلال ضيق القاعدة الانتاجية للقطاعات الزراعية والصناعية والخدمية والسياحية ، ويعد تأكيدا للخاصية المركزية في اقتصاد الدولة الريعية بالاعتماد على النفط ويوضح ذلك الخلل في الهيكل الاقتصادي الناشئ الاعتماد على تصدير سلعة خام واحدة , عانت السياسة النفطية في العراق من مشاكل وتحديات كانت السبب في تراجع دور هذه السياسة في قيادة قطاع النفط والسير به نحو الامام ومن هذه المشاكل ما كان إرثا من النظام السابق لما قام به من اجراءات واساليب ادت الى عدم تحديث الصناعة النفطية منها القيود التي وضعتها الدول المتقدمة والمستهلكة للنفط في سبيل ترشيد استهلاكه اضافة الى ذلك الفساد وانعدام الامن قد سببا تدمير البنى التحتية للقطاع النفطي مما كان يعتبر عائقاً امام السياسة النفطية ناهيك عن دور الشركات النفطية الاحتكارية التي استخدمت اساليب ملتوية في سبيل استغلال الثروة النفطية لصالح بلدانها كل ذلك أدى الى خلق صعوبة امام السياسة النفطية في عملية اختيار النمط الاستثماري الافضل **العنبكي 15: 2013** ومن الجدير بالذكر أن للعراق إمكانيات واعدة في الإنتاج وإمكانيات بالاحتياطي من حقوله التي لم يستغل منها سوى 16 حقلاً :

جدول (2): حقول النفط غير المطورة في العراق

الحقل	الاحتياطي (مليار برميل)	أقصى إنتاج (ألف برميل يوميا)	كلفة التطوير (مليار دولار)
الجنوب			
الحلفايا	3.5	225	2
ابن عمر	6	470	3.4
مجنون	21	600	4
القرنة الغربي	15	800	4
الغراف	1	100	0.7
الناصرية	2	300	1.9
الرافدين	0.5	75	0.75
العمارة	0.3	80	0.5

النور	غير معروف	غير معروف	غير معروف
توبة	1	180	1.25
الرطاوي	2	200	1.3
الشمال			
حمرين	0.1	60	0.5
خورمال	1	100	2.5
طقطق	غير معروف	120	0.5
جلابات	غير معروف	--	--
قمر	غير معروف	--	--
قرة شوك	غير معروف	--	--
خشم الأحمر	غير معروف	--	--
القيارة	غير معروف	170	0.5
القصب	غير معروف	--	--
الحقل	الاحتياطي (مليار برميل)	أقصى إنتاج (ألف برميل يوميا)	كلفة التطوير (مليار دولار)
نجمة	غير معروف	--	--
جاوان	غير معروف	--	--
الوسطى			
شرق بغداد	11	200	0.8
بلد	غير معروف	--	--
الأحدب	0.2	100	1.3

المصدر: احمد رحيم موسى , (2009). الاستثمار النفطي في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول مع اشارة الى العراق (pp.128), رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد , جامعة بغداد .

أما بالنسبة إلى الطاقة التصديرية من النفط الخام والتي تتوقف على مستويات إنتاج النفط الخام ماتزال عاجزة عن الوصول للمستوى السابق (قبل 2003) بسبب تدني مستويات استخراج النفط بسبب عدم تنفيذ الخطط الاستثمارية ذات الصلة بزيادة الإنتاج، فضلا عن انخفاض إنتاجية الآبار النفطية المنتجة (استنزاف الابار) وعدم تطوير حقول جديدة .

ثانياً : اصلاح الجوانب الاقتصادية

هناك طرق عديدة وردت في مصادر عدة للاصلاح الهيكلي للاقتصاد العرقي لايسع البحث لذكرها كلها نذكرمنها مايلي : -

نموذج الاسكا :

دعا بعض المهتمين بشؤون العراق من اوساط عديدة سواء الفكر الليبرالي او المحافظ الى تبني نمط جديد من ملكية الثروة النفطية في العراق من تشيكل قاعدة مادية لبناء الديمقراطية كنموذج للحكم باعتبار ان اقامة الديمقراطية لا تعتمد على النوايا الحسنة للقوى السياسية التي ستدير نظام الحكم بقدر ماتعتمد على وضع اسس مادية لأوسع مشاركة من قبل العراقيين في الثروة الوطنية بما فيها المشاركة في ملكية الثروة النفطية وايراداتها بصورة مباشرة , وعلى هذا الاساس يرى عدد من المهتمين بمستقبل العراق انه بالامكان الاستفادة من تجربة ولاية الاسكا الامريكية في مايعرف ب (صندوق الاسكا الدائم) فبعد اكتشاف النفط في ولاية الاسكا في ستينات القرن الماضي (العشرين) واثناء العمل في مشروع مد خط الانابيب في ولاية الاسكا الى خليج برودهو, ادركت حكومة الولاية بان الامتيازات النفطية في هذه الولاية ستدر ايرادات كبيرة وعليه صوت مواطنو الاسكا على تعديل الدستور بهدف اقامة (صندوق الاسكا الدائم) والذي تولى استثمار 25% من الايرادات التي تتقاضها حكومة الولاية من خلال انتاج النفط , ويدير الصندوق مجلس امناء خاصع للمساءلة من قبل الحكومة والولاية ومواطنيها وتقسم اموال هذا الصندوق الى قسمين قسم يستخدم لأقامة مشاريع استثمارية في كافة المجالات الاقتصادية ومشاريع البنى التحتية والقسم الاخر يوزع على المواطنين كأرباح سنوية بالاضافة الى حق المواطنين في الحصول على الارباح الناجمة من المشاريع الاستثمارية والبنى التحتية , وعلى هذا الاساس يعتبر الاقتصادي الامريكي ستيفن كليمونز وهو نائب رئيس مؤسسة امريكا الجديدة اول من تبنى نموذج الاسكا من خلال اقامة صندوق يطلق عليه (صندوق العراقيين) تخصص له 40% من الايرادات النفطية العراقية وتتوزع اسهم هذا الصندوق على العراقيين و افترض ستيفن ان اجمالي الايرادات النفطية العراقية تصل الى (20) مليار دولار

تستحوذ الحكومة على (12) مليار دولار اما المتبقي وهو (8) مليار دولار فيتم ايداعها في صندوق العراقيين الذي يقوم باستثمار امواله من خلال مجموعة واسعة من الادوات والمشاريع الاستثمارية والمالية ومن ثم يقوم بتوزيع عوائد هذه المشاريع على العراقيين بصورة متساوية ويرى ستيفن ان هذا الاسلوب هو افضل طريق لتجنب امكانية حلول نظام استبدادي محل نظام استبدادي اخر وتجاوز كوارث الماضي ومظاهر سوء استخدام العوائد النفطية , اما الاقتصادي الامريكي توماس فقد اقترح ان تخصص 25%من الايرادات النفطية الى ذلك الصندوق بدلا من 40% التي اقترحها ستيفن على ان يقوم الصندوق بتوزيعها مباشرة على العراقيين بدلا من استثمارها , معللا ذلك بانه يؤدي الى تحسين كبير في الاوضاع المعيشية بالاضافة الى تفعيل النشاط الاقتصادي كما ويقترح توماس من اقامة صندوق ثان يختص بتوزيع حصة من الايرادات النفطية على الادارات المحلية والاقليمية في العراق بما يحقق العدالة في توزيع الايرادات النفطية على جميع المحافظات من اجل انهاء التوتر الطائفي والعرقي الذي نشأ نتيجة لسوء توزيع الثروة بين المواطنين **العبودي 16 : 2009**

ثالثاً : - مفهوم التنويع الاقتصادي

يُعرَف التنويع الاقتصادي بأنه عملية تهدف الى تنويع هيكل الانتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على ايرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد وهو النفط اذ ستؤدي هذه العملية الى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة اعلى وقادرة على توفير فرص عمل اكثر انتاجية للأيدي العاملة العراقية الوطنية وهذا سيؤدي الى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل ويشير البعض الى ان التنويع الاقتصادي يتم باضافة سلع غير تقليدية الى قائمة الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي توسيع القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني العراقي وهذا يقود الى تنويع الصادرات وزيادة عوائد التصدير, ويُعرف خبراء الاتحاد الأوربي التنويع الاقتصادي بأنه العملية التي يتم من خلالها انتاج مزيد من السلع الاقتصادية (الانتاجية) التي تؤدي الى تنويع اسواق الصادرات من جهة وتنويع مصادر الدخل بعيدا عن النفط من جهة ثانية و يُعرف بانه استغلال العوائد النفطية لخلق قاعده تضمن ديمومة الاقتصاد عند نضوب النفط من خلال اقامة الصناعات الثقيلة وتطوير البنى التحتية والاستثمار في المجالات المختلفة كالقطاع الصناعي والزراعي , ويُعد إحياء القاعدة الانتاجية في الاقتصاد امراً غاية في الأهمية لإنه يتناول غالبية اخفاقات التنمية وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بالضعف الهيكلي , الفقر , التشغيل , وألامن الغذائي ,كما عُرف التنويع الاقتصادي بانه التحرر من الاعتماد الكلي على عائدات النفط , وتوسيع موارد الدخل من خلال تطوير القطاعات الانتاجية والخدمية الاساسية كالزراعة والصناعة والسياحة من اجل خلق اقتصاد متنوع ومتوازن من شأنه ان يكفل اشباع حاجات الاسواق المحلية من المنتجات المختلفة , وتأمين زيادة الصادرات غير النفطية من خلال زيادة الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم توجيه الاقتصاد نحو التصدير, والحد من الاعتماد الشديد على قطاع النفط وذلك بايجاد اقتصاد غير نفطي وإستحداث مصادر غير نفطية للايرادات , وتقليص ما للقطاع العام من دورقيادي في الاقتصاد , وذلك بتعزيز نمو القطاع الخاص وتتطلب عملية تنويع الهيكل الانتاجي وضع برامج استثمارية مكثفة لاستغلال الصفات المتاحة لتنويع الهيكل الاقتصادي العراقي لضمان تنمية مستدامة مستقرة على المدى الطويل والتخلص من المخاطر التي يفرضها الاعتماد شبه التام على قطاع واحد وهوقطاع النفط , وعلى الدولة وضع سياسة في زيادة مساهمة القطاعات الأنتاجية الأخرى غير النفطية وحصول تحول كبير في هيكلية القاعدة الانتاجية للاقتصاد من خلال وضع معالجة للتحديات القائمة , ومن ثم الوصول للتنويع الاقتصادي لخلق اقتصاد وطني متنوع يقوم اساساً على الموارد المتجددة والتي تمتلك كفاءة عالية ومتكاملة مع الاقتصاد العالمي ويُنظر للتنويع الاقتصادي على انه الانخفاض التدريجي لمساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي مقابل الزيادة التدريجية في مساهمة القطاعات غير النفطية فيه على ان يكون هذا الانخفاض غير ناجم عن تخفيض الكميات المستخرجة من النفط او المصدَرة منها وانما عن طريق زيادة الناتج المحلي الاجمالي في القطاعات الانتاجية الاخرى غير النفطية **ناصر 17: 2017**

رابعاً : - النفط مورد ناضب

1- النفط والتنمية : لنعد الى النفط كجسر للتحول العالمي للطاقة وكجسرآخرللتنمية في البلدان المصدرة للنفط واذا كان لبلدان العالم منفردة او في مجموعات ان تقبل هذا الدورالحيوي للنفط وتتعاون لتسهيل تطبيقه , فعندما سيكون تحول الطاقة العالمي اكثر نفعاً للجميع وليتحقق مثل هذا الوضع يجب قبول حقائق معينة حول الطاقة والنفط والتنمية , يجب اولا قبول ان البلدان كمجموعة لديها حوالي 30% من مجموع موارد الطاقة الناضبة واكثر من 75% من سكان العالم , وان نسبة عالية من متطلبات الطاقة في المستقبل فيها ستكون على شكل نفط وغاز وعليها ان تؤمن بانه التوقع السائد بوجه عام ان النفط سيكون اول مورد للطاقة يُستنفذ لذا عليها استغلال مواردها النفطية لفترة طويلة في مشاريع تنموية مستدامة , ان هذه حقيقة ثابتة حسب اعتقاد معظم الجيولوجيين وعلماء الاقتصاد **عتيقة 18 : 1991** , واستنادا لهذا لابد من اقتصادية استغلاله اي كفاءة استغلال أكبروأعلى منفعة تحصل منه طيلة فترة استغلاله إنتاجاً واستهلاكاً وان عمرالنفط الزمني لاستغلال النفط متحدد بكونه مادة غير متجددة او مستمرة في وجودها الطبيعي أي لها عمرزمني محدد ومعلوم قد يقصراو يطول ذلك العمر الزمني للاستغلال وان فترة الاستغلال الزمني له متحددة ومرتبطة اساساً بجوانب رئيسية ابرزها : - **الدوري 19 : 2003**

أ- مدى الحاجة الانسانية لها ومستوى درجتها كبيرة وعالية ام صغيرة ومحدودة او متدنية سواء لجانب العرض منه او الطلب عليه

ب - طبيعة الاستغلال الاقتصادي لهذا المورد الناضب هل هو عقلاني او غيرعقلاني اي غيركفوء سواء لجانب العرض او الطلب او الاثنين معاً .

ج- مدى درجة التنافس للنفط مع المصادر البديلة عنه وقوتها ازاءه اي مستوى إحلال البدائل عنه هل هي حادة وعالية اوعكس ذلك

د - مستوى التطوروالتقدم الفني والتكنولوجي للمعدات والادوات والاساليب في مجالي الانتاج والاستهلاك للنفط وللمصادر البديلة ولصالح من تكون تلك الانجازات الفنية والتكنولوجية وسرعة استخدامها لصالح المصدر المعني او بديله ويعود الفضل العلمي للتنويه عن اقتصادية الاستغلال الاقتصادي للموارد الناضبة الى الاقتصادي هارولد هوتلنك Harold –Hotelling في مقالته الاقتصادية الوحيدة والتي نشرت له في عام 1931والتي اشار فيها ان اقتصادية المورد الناضب تعني بضرورة وجود تعويض مادي نقدي للطرف المعني بذلك المورد الناضب سواء كان مالكاً او منتجاً والمستغل كتعويض عن ذلك النضوب اوالاستنزاف او الزوال لهذا المورد الطبيعي الناضب وطيلة فترة ذلك الاستغلال الاقتصادي .

الاستنتاجات :

1- استنادا لفرضية البحث ان اقتصاد العراق يشهد في الوقت الحاضر صعوبة في توجيه جزء من الايراد النفطي (بسبب انخفاض اسعار النفط وانتشار مرض كورونا عالمياً) للتنويع الاقتصادي مما ادى الى ان هيكل الاقتصاد العراقي يعاني من تشوهات في بنيته الهيكلية , ويمكن مستقبلا رسم سياسات اقتصاد السوق لقيادة عملية التنويع في الاقتصاد العراقي منها تشجيع دخول رأس المال الاجنبي ورسم السياسات الاستثمارية التشجيعية لدخول وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

2- عاني العراق ولايزال يعاني مشكلة في كيفية ادارة الموارد النفطية وليس في الموارد نفسها لان التنمية في العراق استمرت على مدى سنوات في اعتمادها 85% على موارد النفط بسبب وفرة العوائد النفطية ولم تعتمد على القطاعات الاقتصادية الاخرى.

3- صناع القرارفي العراق على مدى سنوات كان سعيهم في السيطرة على القطاع النفطي بوصفه مصدرا للثروة وبالتالي الهيمنة على المجتمع والدولة والاقتصاد والقرارالسياسي معا مما ادى الى خلق الدولة الريعية .

4- لم تساهم الدولة وخاصة من بيده القرار السياسي ان يدعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة الخاصة بالقطاع الخاص (الافراد) بالموارد المالية كقروض بدون فوائد وذلك لما تمتاز به هذه المشاريع من مميزات من الممكن ان تتحول الى مشاريع كبيرة تسهم في توسيع قاعدة التنويع الاقتصادي الانتاجي الفعلي المعتمد على التكنولوجيا الحديثة ؛ مما يؤدي الى حل كثيرمن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وهي مشاكل الفقر والبطالة .

5- ضرورة ترشيد النفقات الاستهلاكية اوعلى الاقل الحد من التوسع في هذا الجانب من الأنفاق وعدم التمادي في السخاء فيما يتعلق بنظام الرفاه الاجتماعي للطبقات السياسية الحاكمة على مر السينين , والأستخدام غير الصحيح للأموال النفطية والهدر الناجم عنها بدلامن التشجيع في تخصيص الموارد للانماء وارتفاع تكاليف السلع الرأسمالية والخبرات الفنية المستوردة والنظر في طبيعة المشاريع الموجهة وانتاجها الحقيقي للسلع والخدمات .

6- الدعوة الى تشريع قوانين من شأنها ان تشمل الاصلاح الاقتصادي في كافة القطاعات الاقتصادية (الصناعة - الزراعة - الخدمات - السياحة) بحيث تؤدي الى اصلاح اقتصاد البلد , مما يشجع الى دخول الاستثمار الاجنبي المباشر.

التوصيات :

1- أهم نقطة في التوصيات هي سعي الدولة والاخذ بنظر الاعتبار الاستقرار السياسي الذي يؤدي بدوره الى استقرار البلد اقتصادياً مع اتخاذ بعض التسهيلات في ما يقرمن السياسات الاقتصادية بالنسبة للقطاع الخاص والمؤسسة الانتاجية الفردية .

2- من الافضل النظر الى الاستثمار الاجنبي المباشرعلى انه عنصر مكمل للاستثمار المحلي العراقي ومساهمته في عملية التنويع الاقتصادي في البلد من اجل عملية النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للاجيال القادمة في الامد الطويل للبلد.

3- معالجة ظاهرة البطالة المقنعة في دوائر الدولة العراقية والعمل على تأهيل المشاريع الصناعية الخاصة بالقطاع العام مثل معامل النسيج والتعليب والالبان ومصافي النفط ومزارع الدولة والسياحة وغيرها وسحب ذوي الشهادات المتوسطة والابتدائية الشابة من دوائر الدولة وتحويله كأيدي عاملة فنية وتشجيعها بالمنح المالية والاجور مما يؤدي الى معالجة البطالة المقنعة والصفة الريعية للاقتصاد العراقي .

4- العمل على اعادة الاعتماد على الزراعة ومعالجة التصحر في البلد من خلال تجارب الدول المشابهة الى جو العراق من خلال اعتماد الطرق الحديثة للري من الات التكنولوجية الحديثة وادخالها في القطاع الزراعي وعدم هدر المياه , وترشيد استهلاكها وكذلك الاعتماد على المياه الجوفية مما يؤدي الى تشغيل اكبر عدد ممكن من الايدي العاملة .

5- على ذوي القرار السياسي ان يعملوا على تطوير القطاع النفطي والذي يعاني من مشكلات واختناقات تهدد استمراره في امداد القطاعات الاقتصادية الاخرى ؛ وذلك بتبني العمل بقانون النفط والغاز والذي ما تزال مسودته تراوح حتى الآن (نيسان2020) في مجلس النواب لإقرارها والعمل وفقها مع التنبيه على إبعاد القطاع النفطي عن التجاذبات والضغوط السياسية .

6- والاهم من كل ذلك ضرورة ترشيد النفقات الاستهلاكية والحد منها وعدم التمادي في الانفاق والسخاء والاسراف والهدر في اموال الدولة العراقية والرفاه الاجتماعي والأستخدام غير الصحيح للأموال النفطية والهدر الناجم في ثروة البلد , اضف الى ذلك الاعتماد على الخبرات الفنية في البلد وليست المستوردة وعدم الاسراف في تخصيص الموارد المالية دون دراسة المشاريع التي ستصرف عليها هذه الموارد مع ترشيد النفقات الاستهلاكية والتركيز على السلع الانتاجية .

7- واخيراً العمل على مكافحة الفساد المالي والاداري في كافة مرافق الدولة كالرشى والكومشينات والسرقات منذ 2003 ولحد الان 2020 وهذه الاموال ليست مجهولة المالك كما يُشاع في اوساط المجتمع, هنا بلد ذو حضارة عريقة وشعب يعيش في وادي الرافدين على ارض العراق وله الحق في ثروته النفطية وعدم العبث بها او سرقتها من قبل دول او افراد .

المصادر والمراجع :

1- جيمس جوارتيني **(2010).s , الاقتصاد الجزئي . (pp.22-23) ,ط 1** ,دار المريخ للنشر, القاهرة .

2- عبد الستار عبد الجبار موسى **(2014).s,الاقتصاد الجزئي . (pp.180) , ط 1** ,وزارة التربية , العراق , المديرية العامة للتعليم المهني العراق .

3- عدنان فرحان عبد الحسين (2015).s, **التنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات** . (pp.42-43),مركز العراق للدراسات.

4- جابر ساسي دهيمي, (2015).s , **الادارة البيئية والتنمية المستدامة** .(pp. 65-66) , ط1- دار الايام للنشر والتوزيع.

5- كريم مهدي الحسناوي وخزعل البيرماني , (2001).s, **علم الاقتصاد**. (pp.11) , ط 10 ,وزارة التربية , بغداد.

6- لورنس يحيى صالح **(2013).s , الاقتصاد الجزئي** , مجموعة محاضرات ألقيت على طلبة المرحلة الثالثة كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة بغداد.

7- يحيى حمود حسن , **(2015) .s معطيات السياسة النفطية في العراق دروس الماضي و افاق المستقبل** .(pp.21-23),ط1 مركز العراق للدراسات .

8- احمد جاسم جبار , (2010). s , **النفط ومستقبل التنمية في العراق** . (pp.25-29) , ط 3 , شركة العارف للمطبوعات لبنان

9- حسن لطيف كاظم الزبيدي و اخرون , (2007).s, **النفط العراقي و السياسة النفطية في العراق و المنطقة في ظل الاحتلال الامريكي** . (pp.13-26) , ط1 , مركز العراق للدراسات.

10- مايكل روس , 2014 , **نقمة الموارد** . (pp.27-28) , ط1 , منتدى العلاقات العربية والدولية للنشر , قطر.

11- حيدر حسين آل طعمة ,(2018) .s, **الانفاق العام والنمو الاقتصادي في بلدان الريع النفطي** .(pp.51) مجلة كلية الادارة والاقتصاد. (pp.51) جامعة البصرة, المجلد 13 , العدد 51 .

12- احمد جاسم جبارالياسري , (2010) .s , **النفط ومستقبل التنمية في العراق** .(pp.171-174) , مصدر سابق .

13- تيري لين كارل , **مخاطر الدولة النفطية تاملات في مفارقة الوفرة**, بغداد .(pp.10) , ط1 ,معهد الدراسات الاستراتيجية .

14- الموسوعة الحرة على الموقع الالكتروني , **المرض الهولندي/arwikipedia.org/wiki** .

15-عبد الحسين العنبكي, (2013).s, **اقتصاد العراق النفطي** . (pp.179-180) , ط1 , مركز العراق للدراسات .

16- احمد رحيم موسى , (2009) .s, **الاستثمار النفطي في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول مع اشارة الى العراق** , رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد . (pp.136-137) , جامعة بغداد .

17- رحيق حكمت ناصر, **(2017) .s , فرص وتحديات تنويع الاقتصاد العراقي** , رسالة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد -pp.6 .(7), الجامعة المستنصرية .

18 – علي احمد عتيقة, **(1991) .s الاعتماد المتبادل على جسر النفط المخاطر والفرص** . (pp. 6-7) , ط1 , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية .

19- محمد احمد الدوري ,(2003) .s , **مبادئ اقتصاد النفط** . (pp.56) , ط1 , دار شموع الثقافة , ليبيا.